الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية الركائز الابعاد والاهداف

أ. الاخذاري بن صالح
ماجستير علوم سياسية تخصص الجماعات المحلية
سنة ثانية دكتوراه علوم
جامعة الجزائر03

مقدمة :

إن الاهتمام بفكرة تنمية المجتمعات المحلية تكرس بشكل كبير عقب الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير، من حيث الدراسات والأبحاث التي تطرقت لموضوع تنمية المجتمعات المحلية.وحتى من جانب الاهتمام الدولي بها في مختلف المنظمات الدولية هيئة الأمم المتحدة ومختلف الهيئات الدولية التابعة لها كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والفاو وحتى المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ، وحتى على مستوى إقليمي كجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وحتى الحكومات أعطت لها اهتماما بالغا من خلال سياساتها التنموية.

الاشكالية: ما لمقصود بالتنمية المحلية؟ وما هي الأسس التي تقوم عليها؟ وفيما تكمن أهميتها؟

وقمنا بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي لتسليط الضوء على مفهوم التنمية المحلية وتحليله تحليلا دقيقا من مختلف الجوانب

أولا-المفهوم والخصائص

عرفت التنمية المحلية على أنها: " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المالية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع المستوى المعيشي لكل أفراد الوحدة ودمج جميع الوحدات المحلية"[1]،كما عرفها **موراي روس** على أنها: " عملية يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات الأهداف وفقا لأولوياتها مع إذكاء الثقة والرغبة والتضامن في المجتمع"[2].

وعرفها الدكتور **أحمد رشيد** على أنها:" التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول"[3].

و يعرفها **آرثردونهام** ARTHUR DUNHAM بأنها:

" ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية"[4].

ويعرفها **محي الدين صابر على** أنها:" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طرقة التفكير و العمل والحياة،عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية.

وأن يكون لك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير ، الإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا "[5].

و انطلاقا مما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية هي عملية مركبة تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان في إقليم جغرافي محدد، بتنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية بواسطة تفعيل وتنسيق موارد وطاقات هذا المجال الجغرافي وتوظيفها توظيفا عقلانيا، فهي ليست عملية عفوية بل منظمة ومخططة تهدف إلى الانتقال من وضع إلى وضع أفضل من سابقه والتنمية المحلية هي عملية متواصلة ومستمرة للنهوض بالمجتمع المحلي في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية،وبتمكين جل الفاعلين الحقيقيين سواء منتخبين أو مواطنين و الإدارة المركزية ومختلف أجهزتها للمشاركة والمساهمة في إنجاحها.

ومن خلال التعاريف التي تناولناها حول مفهوم التنمية المحلية فهي تتميز بالخصائص التالية:

1. هي عملية واعية وهادفة تتطلب مشاركة شعبية لتجسيدها، لتجاوز عقبات التخلف الذي يتطلب قناعة بضرورة التخلص منه، وتحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، أي أنها عملية تدفع السلوك الإنساني لتحقيق الأفضل، وتجاوز كل الخيبات وزرع ثقافة التحدي والأمل من أجل مستقبل مشرق للمجتمع المحلي.
2. التنمية مرتبطة بالإقليم المحلي وموجهة لمجتمعه المحلي وبالتالي فهي عملية قائمة على أساس التخطيط السليم والشامل المبني على أسس علمية ومعطيات وبيانات دقيقة لتحقيق أهدافها.
3. هي عملية تتطلب تجنيد الإمكانيات المادية لتنفيذها حسب الآجال التي حددت لها وبعبارة أخرى تتطلب توفير موارد مالية محلية ذاتية داخلية وخارجية لتجسيدها.
4. التنمية المحلية مرتبطة في الأساس بالإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة بشكل منسجم ومتوافق من أجل خلق التوازن، بين مختلف الأقاليم المحلية و المحافظة على البيئة.

وبعدما تناولنا مفهوم التنمية المحلية وخصائصها سنستعرض أبعادها وأهدافها كما يلي:

أ) **البعد الاقتصادي:** ويتمثل في عملية التخطيط لخلق فرص الاستثمار في الإقليم المحلي لتشجيع الاقتصاد المحلي بناء على خصوصية هذا الإقليم وما يتوفر عليه من موارد طبيعية وقدرات بشرية، سواء في الصناعة أو الزراعة وتوفير موارد مالية إضافية لاستحداث مناصب العمل لمن تتوفر فيهم شروط العمل للقضاء على البطالة والحد من ظاهرة الهجرة والنزوح ، مع تحسين مستوى معيشة المواطن المحلي ورفع دخله وتوفير ما يحتاجه من هياكل تعليمية وصحية واجتماعية وإدارية وثقافية .

ب) **البعد الاجتماعي:** بما أن العملية التنموية محور اهتمامها هو الإنسان الذي به تتحقق التنمية من مشاركته وإدماجه فيها من جهة ومن جهة أخرى هوا لمستفيد من مختلف ما تقدمه له من خدمات اجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع المحلي بتوزيع عادل للدخل المحلي وبالتالي خلق جو من التضامن والتآزر الاجتماعي .

ج) **البعد السياسي:** ويتمثل في تحقيق المشاركة الشعبية في العملية التنموية من لحظة إعداد الخطة التنموية إلى بداية تنفيذها ومتابعتها ومراقبتها إلى غاية تحقيق أهدافها المسطرة ، بحيث يكون المواطن المحلي كفرد أو كمجموعة معني بالتنمية المحلية ومستفيد منها ويكون ذلك من خلال التمثيل عن طريق انتخابه في المجالس المحلية أو كعضو في هيئات المجتمع المدني كالجمعيات .

د) **البعد البيئي:**

ويكون ذلك من خلال تكريس ثقافة حماية البيئة حين وضع خطة التنمية المحلية يجب عليها وضع برامج ومشروعات تنموية تحمي البيئة وتحافظ على التنوع البيولوجي والتوازن البيئي.

المعايير الاقتصادية	المعايير السياسية	المعايير الاجتماعية	المعايير البيئية
*تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية *الإنتاج من أجل التأثير على ميزان المدفوعات *نقل التكنولوجيا الجديدة	*تعزيز المشاركة الشعبية *تكريس مبدأ التداول *تجسيد مبدأ المساءلة	*تحسين جودة الحياة *تخفيف وطأة الفقر *تحقيق العدالة المساواة	*تقليص انبعاث غازات التدفئة *الحفاظ على الموارد المحلية *توفير منافع الصحة المحسنة والمنافع البيئية الأخرى *المحافظة على محفظة الطاقة المتعددة.

الجدول رقم2 مأخوذ عن غريبي أحمد،أبعاد التنمية المحلية في الجزائر وتحدياتها،مجلة البحوث والدراسات العلمية،جامعة يحي فارس بالمدية، العدد04 أكتوبر2010، ص 10وص11.

يوضح لنا أبعاد ومعايير التنمية المحلية.

والسؤال الذي يطرح لماذا التنمية المحلية؟ أو بعبارة أخرى ما هي أهدافها وغاياتها ؟

إن الاهتمام بالتنمية المحلية أصبح الشغل الشاغل للدول والحكومات على مستوى أجهزتها الإدارية سواء ا كانت مركزية أو جهوية أو محلية معينة أو منتخبة لتحقيق الأهداف التالية:

1. إشباع الحاجات الأساسية للمواطن المحلي، أي تلبية ما يحتاجه من ملبس ومأكل ومسكن وتوفير الأمن والسكينة والطمأنينة.
2. الرفع من الدخل الفردي بهدف تمكين الفرد من الحصول على مختلف المتطلبات التي يحتاجها ، ويكون من خلال خلق الاستثمار و استقطاب المستثمرين المحليين أو الأجانب من توفير مناصب الشغل، وتحقيق الرفاهية، و الرفع من المستوى المعيشي وضمان الحياة الكريمة وضمان خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي.
3. رد الاعتبار للإقليم المحلي والريفي وتثمين موارده الطبيعية وقدراته البشرية ودمجها في العملية التنموية، للمساهمة في التغيير نحو الأفضل ذلك من خلال عملية التخطيط وتقدير التكاليف والوسائل اللازمة لتحقيق التنمية وفق إستراتيجية محكمة.
4. زرع ثقافة التضامن الاجتماعي والتآزر بين أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بمدى قيمتهم وأهميتهم في التنمية والمشاركة فيها، وبالتالي بث روح الفريق لتوفير جو مناسب لها وكل من أجل المحافظة على وحدة المجتمع المحلي وتجنب تفككه وتشتته وزرع الثقة فيه وبث روح المواطنة والانتماء للمجتمع المحلي والغيرة عليه.
5. تحقيق التوازن بين مختلف المناطق المحلية والحرص على استقرار سكانها وعدم نزوحهم أو هجرتهم ، وذلك بتوفير كل ما يحتاجون إليه من مختلف المتطلبات من سلع وخدمات لتجنيب المنطقة الانتكاسات والأزمات التي قد تعصف بوحدة المجتمع وتماسكه.

الركائز والأهمية

ولكي تحقق التنمية المحلية أهدافها فهي تتطلب أن تكون قائمة على الأسس التالية:والمرتبطة بوجود نمط إداري تنظيمي يعزز عملية التنمية المحلية ويدعمها بإتباع أسلوب تنظيمي معين،فما هو هذا الأسلوب ؟ وما هي صوره ؟، وما هي أهدافه؟إن التنمية المحلية مرتبطة في الأساس بمفهوم الإدارة المحلية ، وقد عرفها الإنسان منذ ظهوره وذلك من أجل العمل من تنظيم حياته اليومية وتسييرها لتحقيق رغباته وتلبية احتياجاته المتنوعة.ونمط هذا التنظيم الإداري يختلف من دولة إلى أخرى

حسب التوجه الإيديولوجي وطبيعة النظام السياسي السائد، ورغم ذلك نجد العديد من المفكرين قدموا عدة تعريفات لمفهوم الإدارة المحلية وسنذكر البعض منها:

تعريف الكاتب البريطاني **مودي غرام Modie Gram** على أنها:"مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة"[6].

وقدعرفها **الشيخلي** بأنها:أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وتقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد وأن تتمكن الأجهزة المحلية في تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة "[7]،من خلال هذين التعريفين نستنتج بأن الإدارة المحلية قائمة على أساس نمط معين من التنظيم الإداري يهدف إلى توزيع الوظائف بين السلطة المركزية وأجهزتها المحلية التي تجمع بين الانتخاب والتعيين تقوم بالإشراف على المرافق المحلية وتسييرها من لتوفير كل ما يحتاجه المواطن القاطن في الإقليم المحلي، وبعبارة أخرى فهي تمارس ما يعهد إليها من اختصاصات تحت إشراف الإدارة المركزية، بتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتلبية ما يحتاجونه من سلع وخدمات ودعم وتعزيز مشاركتهم في مجال التنمية للنهوض بالمجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.

وقد عرف الإنسان أسلوب الإدارة المحلية منذ القدم ، حيث ظهرت التنظيمات القبلية والتي تعتبر أقدم أنماط التنظيم وهي طبيعية تقوم على الولاء للقبيلة والانتماء لها ، وكانت تحكمها علاقات القرابة والتوطن بالمكان والمصلحة الاقتصادية كممارسة نشاط اقتصادي معين كالزراعة و الصيد.و بالنسبة لمصدر السلطة فهي زعيم القبيلة ورأي الجماعة وكانوا يستندون إلى قوى غيبية كالشمس ومختلف الظواهر الطبيعية "[8].

وعليه فالتنظيم القبلي هوكيان قائم على فكرة الجماعية ومصلحة القبيلة رغم بساطتها فهي تعمل على تحقيق رغبات كافة أفرادها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحكومات القبلية تمركزت في القرى وعلى أطراف المدن، و ما يميزها رابطة الدم والقرابة والزعامة، ومن أمثلة الحكومات القبلية نجد حكومات المدن المصرية القديمة قبل أن يوحدها الملك مينا ومن أبرزها حكومة العشرة العظام التي تتشكل من عشرة أعضاء منتخبين يرأسهم حاكم المدينة وفي عهد الإغريق ظهرت الحكومات الإقليمية التي حلت محل الحكومة القبلية نتيجة تحالف بعض الكيانات المحلية والقبلية طوعا أو كرها وقد تبنت فكرة المركزية في بسط السلطة. و ظهر إلى الوجود نظام دولة المدينة التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي وتكون وحدة سياسية والتي سرعان ما تحولت إلى الحكومة الإقليمية، وفي هذا الصدد يري أرسطو"[9] ،بأن نظام الحكم في أثينا قد مر على النحو التالي:إذ ابتدأ بالملكية ثم إنهار النظام الملكي،

أقطاب تنموية محلية تساهم في تقوية وتعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير موارد مالية جديدة لتمويل التنمية المحلية والتخلص من الاعتماد على الدعم المالي الحكومي والقائم على الريع النفطي وتخفيف العبء عن مصادر التمويل المركزية وتدعيم مواردها المالية بفضل ما تحصل عليه من إيرادات إيجار ممتلكاتها ومن ما تستفيد منه من هبات وقروض وتنشيط المشاريع وبعثها يخلق نوع من التنافس بين مختلف سكان الوحدات المحلية للمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية

رابعا: المبررات الاجتماعية:

إن أهمية تبني الإدارة المحلية يبرز في شقه الاجتماعي في تحسين الإطار المعيشي لسكان الوحدة المحلية وتوفير ما يحتاجونه من خدمات اجتماعية ورعاية صحية ومحاربة الأمية والقضاء على الفقر والحد من ظاهرة النزوح تجاه المدن وما ينتج عنه من آفات اجتماعية كالجريمة والتفكك الأسري والإدمان ، مما يجعل تبني الإدارة المحلية أمر ضروري للمحافظة على وحدة المجتمع المحلي وعاداته وتقاليده ،وتحقيق العدالة الاجتماعية وزرع قيم التآزر وثقافة التضامن بين نفس سكان الوحدة المحلية وكذلك باقي سكان الوحدات المحلية الأخرى، ويظهر ذلك بإثارة المواطنين وتحفيزهم للمشاركة في تدبير شؤونهم المحلية ومصالحهم اليومية ويكون في إطار منظم عن طريق الجمعيات ومختلف اللجان على مستوى وحدتهم المحلية وكذلك خلق المشاريع ذات الطابع الاجتماعي تشمل النشاطات الفكرية والثقافية والترفيهية والرعاية الاجتماعية، وذلك بتجنيد فعاليات المجتمع المدني للمساهمة في التنمية المحلية.

خامسا- المبررات البيئية:

بما أن البيئة المحلية تتميز بتنوع القدرات الطبيعية والموارد المختلفة، والتي من شأنها تفعيل المسار التنموي مما يجعل الإدارة المحلية ملزمة أثناء وضع خططها التنموية أن تراعي الجانب البيئي من أجل المحافظة عليه. وتحقيق توازن بيئي يراعي حماية أوساط الاستقبال وهي الهواء والماء والتراب والتأكيد على ضرورة تجنب الاستغلال العشوائي للثروات الطبيعية المتنوعة أي ترشيد توظيفها للحفاظ عليها مع تدعيمها بآلية قانونية وتبني إستراتيجية توعوية أساسها نشر ثقافة حماية البيئة في المجتمع المحلي ، والهدف هو حماية الثروة الغابية والمائية والحيوانية والغطاء النباتي من ظاهرة أشكال التصحر والانجراف، وتجنب زحف الإسمنت على المساحات الخضراء وعدم إقامة المصانع والو رشات داخل الوحدات المحلية وما تسببه من تلوث الهواء الذي يؤثر على الصحة العامة ، ويهدد التنوع البيولوجي وبالتالي يحدث اختلال في التوازن البيئي.

الخاتمة:

وبناءا على ما سبق فإن وجود الإدارة المحلية وتبنيها صار أمرا ضروريا لابد منه لتحقيق التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية باشراك كافة الفاعلين في التنمية وتعبئة كافة الموارد المالية المتاحة واستغلالها استغلالا عقلانية لخلق الثرورة وضمان مستقبل الاجيال اللاحقة وبالتالي يبقى مجال دراسة موضوع التنمية بحاجة ماسة الى المزيد من التحليل والاثراء لان المعطيات السياسية الدخلية والخارجية غير ثابتة ومتغيرة كماان الظروف الاجتماعيةوالاقتصادية والبيئية والثقافية في حركية دائمة خصوصا مع الهزات والازمات التي تمر بها الدول وانعكاساتها السلبية .

المراجع:

أولا: الكتب

1) بعلي محمد الصغير، القانون الإداري،التنظيم الإداري ،دار العلوم للنشر والتوزيع،2002 .

2)بوحوش عمار،الذنيبات محمد محمود،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث الجزائر، الساحة المركزية ديوان المطبوعات الجامعية.

3) الجندي مصطفى، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر، 1987 .

4)حافظ بدوي هناء ، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، مصر،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،2000.

5)الخلايلية محمد علي ،الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر،دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2009 .

6) رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية،الطبعة الأولى 2011

7) رشيد أحمد ، التنمية المحلية، القاهرة، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر1986

8) الطماوي سليمان محمد ،الوجيز في القانون الإداري،دراسة مقارنة،مطبعة جامعة عين شمس،القاهرة.

9) عبد الحكيم عبد المطلب ، التمويل والتنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية 2001.

10) عشي علاء الدين ،مدخل القانون الإداري،الجزء الأول التنظيم الإداري،دار الهدى عين مليلة-الجزائر2010.

11)المجذوب طارق ،الإدارة العامة العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري،منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى 2005 .

ثانيا: النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية العدد 37 المتضمن قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب 1432 هـ الموافق 22يونيو 2011 يتعلق بالبلدية.

ثالثا-المحاضرات والدروس والملتقيات والمجلات:

أ- المحاضرات والدروس

❖ بوضياف عمار، محاضرات في القانون الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك،2009.
❖ دروس في القانون الإداري، المدرسة الوطنية للضرائب بالقليعة.
❖ عرب هاني ، محاضرت الإدارة المحلية دراسات في المفاهيم والمبادئ،1429 هجري.
❖ مازن رضا ليلو،القانون الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك،2008.

ب- الملتقيات والمجلات والمقالات :

1) الطعامنة محمد محمود ، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول لنظم الإدارة المحلية في الوطن العربي صلالة عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
2) سرير عبد الله رابح، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية، مجلة الفكر، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية .

الهوامش:

[1] - عبد المطلب عبد الحكيم، التمويل والتنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص12.

[2] - هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية،مصر،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 2000،ص127.

[3] - أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر،1986 ، ص16.

[4] - مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر، 1987 ،ص132.

[5] - سرير عبد الله رابح، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية، مجلة الفكر، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،ص 11.

[6] - محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول لنظم الإدارة المحلية في الوطن العربي صلالة عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003 ، ص 08.

[7] - عبد الرزاق الشيخلي،الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن،2001، ص 19.

[8] -هاني عرب، محاضرت الإدارة المحلية دراسات في المفاهيم والمبادئ،1429 هجري ص 6.

[9] - هاني عرب، المرجع نفسه، ص 07.

[10] - محمد علي الخلايلية ،الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر،دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان،2009،ص46 .

*" إن التمييز بين المرافق القومية والمرافق المحلية هي مسألة نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، فما يعتبر قوميا في الدول النامية لا يعتبر كذلك في الدول المتطورة ، وفي الدولة نفسها قد تختلف النظرة للمرفق حسب أهميته وبغض النظر عن مستوى تواجده لأنه يهدف الصالح العام، وبعبارة أخرى فالمرافق التي تهدف المصلحة العامة ويستفيد منها كل مواطني الدولة هي مرافق قومية كالمصانع والمستشفيات والجامعات،مع العلم بأن المشرع هو الذي يصنفها ويحدد اختصاصها ونطاق تواجدها، كما أنه يحدد اختصاصات الهيئات المحلية في إطار ما تقدمه من خدمات لسكان الوحدة المحلية، وبالنسبة لكيفية تحديد الاختصاصات فالفقه الإداري يشير إلى أسلوبين في مجال تحديد الاختصاص فالأسلوب الأول هو الأسلوب الفرنسي الذي يخول للهيئات المحلية ممارسة كافة الشؤون ذات الطابع المحلي، وما عدى ذلك فهو من اختصاص السلطة المركزية لأنه يرتبط بالصالح القومي ويتجسد هذا عن طريق إصدار نص قانوني"، فعلى سبيل المثال تنص المادة 34 من الدستور الفرنسي على أنه:"يحدد القانون المبادئ الأساسية التي تتعلق بالاستقلال الإداري للهيئات المحلية واختصاصها ومواردها المالية"[10].

[11] - دروس في القانون الإداري، المدرسة الوطنية للضرائب بالقليعة،ص01.

[12] - محمد محمود الطعامنة، المرجع السابق ص09.

[13] - الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية العدد37 ،المتضمنة القانون 11-10- المؤرخ في 20رجب 1432 الموافق ل22 يونيو2011،المتعلق بالبلدية.

[14] - محمد علي الخلايلية، المرجع السابق ص51.

[15] -هاني عرب،المرجع السابق،ص22.

[16] - نفس القانون رقم 11-10،المتعلق بالبلدية.

[17] - محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، التنظيم الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002، ص 35.

[18] - محمد علي الخلايلية، المرجع السابق ص25.

[19] - مازن رضا ليلو،القانون الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك،2008، ص32.

[20] -طارق المجذوب،الإدارة العامة العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري،منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى 2005،ص 847.

[21] - عمار بوضياف ، محاضرات في القانون الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك،2010/2009.

[22] - محمد علي الخلايلية، المرجع السابق ص 27.

[23] - مازن رضا ليلو، المرجع السابق، ص37.

[24] - علاء الدين عشي،مدخل القانون الإداري،الجزء الأول التنظيم الإداري، دار الهدي عين مليلة-الجزائر2010، ص52 53.

[25] - علاء الدين عشي، المرجع نفسه 52.

[26] - علاء الدين عشي، المرجع نفسه، ص 53.

[27] -سليمان محمد الطماوي،الوجيز في القانون الإداري،دراسة مقارنة،مطبعة جامعة عين شمس،القاهرة،ص 55.

[28] - محمد علي الخلايلية، المرجع السابق ص 41.